

Distr.: General
10 November 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين
منح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مركز المراقب في
الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من
القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

وفقاً لأحكام المادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة وبناء على تعليمات من
حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة والمذكرة الموجهتين إليكم من سعادة السيد دون
سنتياغو نسوبيا إيفومان، وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية بجمهورية غينيا
الاستوائية، بوصفه الرئيس الحالي لمجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وباسم
الدول الأعضاء، ليلتمس منكم إدراج بند إضافي معنون "منح الجماعة الاقتصادية لدول
وسط أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة" في جدول أعمال الدورة العادية الخامسة
والخمسين للجمعية العامة.

(توقيع) خوسيه لويس إيسونو نسوي نشاما
القائم بالأعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

وفقا للاستنتاجات التي توصل إليها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية
لدول وسط أفريقيا خلال مؤتمر القمة الطارئ الذي عقده في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في
ليبرفيل، يشرفني أن أبلغكم بأي طلبت، بوصفي الرئيس الحالي لمجلس وزراء الجماعة، إدراج
بند إضافي في جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والخمسين للجمعية العامة بعنوان "منح
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مركز المراقب في الجمعية العامة"، وذلك عملا
بأحكام المادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، تجدون طيه مذكرة توضيحية تم إعدادها وفقا للمادة ٢٠ من
النظام الداخلي.

(توقيع) سنتياغو نسويبا إفومان نشاما

مذكرة توضيحية من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا

مقدمة

في عام ١٩٨٣، قرر رؤساء دول وحكومات بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وهي أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وكانوا بذلك يؤكدون عزمهم الوطيد على تحقيق التكامل دون الإقليمي لكفالة رفاه شعوبهم على أفضل وجه.

ودخلت المعاهدة التي أنشئت بموجبها هذه الجماعة الاقتصادية حيز النفاذ في عام ١٩٨٤ وأنشئت أمانتها العامة في عام ١٩٨٥.

ولكن لا بد من الاعتراف بأن الصراعات العديدة التي عانت من ويلاتها غالبية دول وسط أفريقيا حالت دون تحقيق الأمل المنشود المتمثل في جعل منطقتنا دون الإقليمية قطبا من أقطاب السلام والتعاون والتنمية.

أولا - استعادة بيئة مواتية للتكامل الإقليمي في منطقة وسط أفريقيا

اعتبر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن فقدان الثقة الناجم عن التوترات والصراعات هو السبب الرئيسي للتدهور وللجمود الذي تتخبط فيه الجماعة.

ولمواجهة هذا الوضع، التجأت هذه الدول إلى الأمم المتحدة وطلبت منها الدعم. وبمبادرة منها أُنخذ القرار ٣٧/٤٦ بآء في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ الذي أنشأ بموجبه الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢ اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا.

وكانت اللجنة منتدى متميزا لإجراء المشاورات السياسية بين ممثلي حكومات دول هذه المنطقة دون الإقليمية. وسمحت أعمالها بإجراء مشاورات دائمة رفيعة المستوى وساعدت على إعداد واتخاذ تدابير هامة لبناء الثقة تعززت بصدور تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وفي هذا السياق، قرر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية على إثر اختتام أعمال الدورة العادية التاسعة التي عقدتها الجماعة الاقتصادية في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ في مالابو إعطاء زخم جديد لأنشطة الجماعة وذلك بتزويدها بالموارد المالية والبشرية اللازمة. وبهذا يمكن أن تصبح الجماعة أداة فعلية لتحقيق التكامل بين اقتصادات هذه الدول الأعضاء وتشجيع التنمية والتعاون بين شعوبها من أجل تحقيق الهدف النهائي المنشود وهو جعل الجماعة إحدى الركائز الخمس للجماعة الاقتصادية الأفريقية ومساعدة منطقة وسط أفريقيا على مواجهة تحديات العولمة على أفضل وجه.

ثانياً - محاور الانتعاش

(١) تميز تعزيز المؤسسات بإنشاء منصب الأمين العام المساعد المعني بالتكامل البشري والسلام والاستقرار. وهكذا تستطيع منطقة وسط أفريقيا أن تتأكد من أهمية السلام والأمن بين الدول وداخلها باعتبارهما عاملين من عوامل التنمية.

وقد تم إكمال المعاهدة الأصلية بصكوك قانونية جديدة أنشئ بموجبها مجلس للسلام والأمن في وسط أفريقيا معني بمنع وقوع الصراعات وإدارتها، وقوة متعددة الجنسيات لوسط أفريقيا وآلية للإنذار المبكر في وسط أفريقيا ولجنة للدفاع والأمن.

وختاماً، نشير إلى إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية، والأهم من ذلك إنشاء شبكة لأعضاء برلمانات وسط أفريقيا تمهيدا لإنشاء برلمان للجماعة الاقتصادية.

(٢) إعادة الاعتبار لمجالات التكامل التقليدية على مستويين:

على المستوى الأول، تم اتخاذ التدابير التالية:

- إنشاء آلية مستقلة لتمويل الجماعة الاقتصادية وأنشطة التكامل،
- إنشاء صندوق التنمية والتضامن دون الإقليمي،
- تشجيع مشاريع الهياكل الأساسية العامة في المجالات التالية: النقل الطرقي، والنقل البحري والنقل الجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة.

وعلى المستوى الثاني، من المنتظر وضع مخطط لتحرير المبادلات بين بلدان الجماعة الاقتصادية وضمان حرية تنقل الأفراد والسلع باستئناف العمل على سبيل الاختبار بالمقرر 03/CCEG/VI/90 المتعلق بحرية تنقل بعض فئات رعايا الدول الأعضاء داخل الجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا.

(٣) وتمثل الرهانات الجديدة لمشروع جماعة وسط أفريقيا في استكشاف مجالات تعاون جديدة من قبل مكافحة الفقر ومكافحة المخدرات من جهة، والأخذ بنهج جديد يشرك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في حياة الجماعة الاقتصادية.

ثالثا - الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تستحق مركز المراقب في الأمم المتحدة

لقد سبق لمنظمة الأمم المتحدة أن منحت مركز المراقب لجماعات اقتصادية إقليمية أفريقية أخرى. فقد منحته للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. والأمر يتعلق هنا بضرورة تحقيق توازن في علاقات التعاون القائمة بين المنظمة العالمية ومناطق العالم كافة.

ويتعلق كذلك بإضفاء الطابع الرسمي على تعاون قديم سجل نتائج مشجعة في إطار أعمال اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا. ففي هذا الإطار عادت الثقة بين الدول، مما سمح بإحياء الجماعة الاقتصادية.

ويتعلق الأمر أخيرا باتخاذ خطوة ذات دلالة سياسية ودبلوماسية قوية إذ أن مجتمع الأمم هو الذي سيقدم الدعم اللازم للجهود التي تبذلها دول المنطقة دون الإقليمية لتحقيق التكامل الاقتصادي، في انتظار تحقيق التكامل الاقتصادي لأفريقيا برمتها.